

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/35/404

S/14117

21 August 1980

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



الجمعية العامة

مجلس الأمن

السنة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والثلاثون
البند ١٠٦ من جدول الأعمال المؤقت *

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بزيادة فعالية مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية

رسالة مؤرخة في ١٩ اب/اغسطس ١٩٨٠ ، ووجهة إلى
الامين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الامم المتحدة

بالإشارة إلى الوثيقة A/3987 ، المؤرخة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٠ ، التي عصمت رسالة وجهة اليكم من وزير خارجية ايران ، أتشرف ، بناءً على تعليمات من حكومتي ، أن أشير إلى أن الحجج الواردة في الرسالة المذكورة لا يمكن اثباتها سواً من الناحية الواقعية او من الناحية القانونية . فبادئ ذي بدء ، لم تتخذ حكومتي منذ انشاء الجمهورية الاسلامية في ايران اي موقف عدائي ، على حد ما يزعم ، تجاه النظام الجديد ، بل ان حكومتي قامت على العكس من ذلك ، كما سبق ان أتيح لي أن أوضح بالتفصيل في مناسبات أخرى ، بتوجيهه مذكرة الى الحكومة الإيرانية الجديدة ، أعربت فيها عن ولنيد عزمها على اقامة أوثق روابط الأخوة وعلاقات التعاون مع الشعوب والبلدان المجاورة ، وبصفة خاصة مع ايران ، على أساس احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام الأراضي المشروعة للشعوب وفقاً للمبادئ التي تختارها بمحني ارادتها الحرة . وقد أكدت أعلى السلطات في العراق العزم السالف الذكر في مناسبات عديدة كما يتجلى بوضوح ، على سبيل المثال لا الحصر ، من التصريحات القومية التي أعلنتها السيد صدام حسين ، رئيس جمهورية العراق ، في بغداد في ٢٠ تموز/ يوليه ١٩٨٠ . بيد ان التصرف الذي سلكته الحكومة الإيرانية والبيان الصادر عنها كانا ، من الناحية الأخرى ، سلبيين وعدائيين تماماً ولا سند لهما أطلاقاً من حيث الشرعية والسلوك الأخلاقي .

ويزعم وزير خارجية ايران ان وجهة نظرنا بشأن الجزر (ابو موسى وطمب الكبرى وطمبا الصغرى) الواقعية في الخليج العربي " تدل على عدم الفهم التام " للخلفية التاريخية للجزر ، وانه بالواسع تجميع مكتبة فعلية من الوثائق والخرائط الرسمية التي تبرهن على سيادة ايران على تلك الجزر ، وان ما وصفه وزير خارجيتنا في الوثيقة A/3918 بأنه "احتلال غير مشروع " ليس الا تأكيداً مجددًا لسيادة ايران على هذا الجزء من أراضيها .

ودون الخوض في تفاصيل الحجج القانونية ، تجدر الاشارة الى ان ايام من هذه الجزر الثلاث لم تكن خاضعة للحكم الايراني في أي وقت من الاوقات على مر التاريخ . والحقيقة الواقعه هي ان البريطانيين لم يحتلوا الجزر السالفه الذكر ككيان منفصل ، بل احتلوا رأس الخيمة في عام ١٩١٨ عند ما هزموا القواسم . وكانت الجزر الثلاث تشكل جزءاً من اراضي رأس الخيمة منذ عام ١٧٥٠ ؛ وللتطرق الى هذا الوضع دون أي تغيير الى عام ١٨٦٦ عند ما وزعت بين امارتي الشارقة ورأس الخيمة ، اللتين تنازعاها الى أن احتلتها القوات العسكرية الايرانية احتلاً غير مشروع في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ .

اما فيما يتعلق بالحججة القائلة بامكانية جمع مكتبة فعلية من الخرائط والوثائق ، فيكفي ان يشير المرء الى قضية بال MAS الشهيرة التي فصلت فيها هيئة التحكيم الدائمة في عام ١٩٢٨ وهي القضية التي اوضحت عموما انه يتبعين توخي قدر كبير من الحرص والتحفظ عند قبول الخرائط كدليل على السند الذي ترتكن اليه الدول لتأييد حقوقها في المنازعات المتعلقة بالأراضي والحدود وذلك انه يتبعين على القاضي تسوية النزاع قيد النثار على أساس الواقع المتصلة بضمون المسألة نثرا لأن المصادر التي يستنقذ منها المعلومات علماء رسم الخرائط لا تكون معروفة في العادة ... وعندما اجتمع مجلس الأمن في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ، بناء على طلب العراق ، للنظر في مسألة الجزر المحتلة ، أخفق مثل ايران ، بشكل واضح ، في اثبات ان الجزر كانت بحق جزءاً من ايران تاريخياً .

اما الحججة المتعلقة باعادة تأكيد السيادة ، فهي بالإضافة الى كونها ، على الاقل ، جد غريبة وساذجة ، حججة خاطئة بلا أدلة شكل من الناحية القانونية اذا كان مؤيدوها يقصدون من ورائها أن بمقدور اي دولة المطالبة بأراضي ثم المضي الى وضع تلك المطالبة موضوع التنفيذ عن طريق استعمال القوة العسكرية .

ويترتب على مثل هذا الموقف الاخلاقي بقواعد القانون الدولي الراسخة تماماً فيما يتعلق باكتساب حقوق امتلاك الاراضي . ان هذه القواعد لا تنطوي على أي ترخيص بالاستيلاء على الاراضي بالقوة . وهذا يتسائل المرء أهي العراق أم ايران التي تسير على درب اسرائيل ، على حد قول وزير خارجية ايران في رسالته .

والواقع ان هناك ما يغري بقوه على الاسترسال في عرض المزيد من الأسانيد القانونية لا ثبات عدم شرعية المطالبات الايرانية بالجزر الغربية الثلاث وعدم مشروعية الاحتلال الايراني لها ، لولا اقتناعنا العميق بأن حكام ايران لا يعرفون ، الشئ الكثير عن القانون الحديث للدول ، كما ثبت من تصريحاتهم في مجال العلاقات الدولية . بيد انه ينبغي ألا يفوت المرء أن يذكر واقعتين ملموستين في هذا الصدد ؛ أولاًهما أن الحججه التي يسوقها ثوار طهران المزعومون فيما يتعلق باعادة تأكيد السيادة قد نقضها كبار المسؤولين في الحكومة الايرانية عند ما أعلنتها (كما أعلن رئيس الجمهورية أبو الحسن بنى صدر في بيان أذاعه راديو الرياض في

١٩ نيسان / ابريل ١٩٨٠ ، وزير الخارجية الايراني في المؤتمر الصحفي الذي عقده في أبي
البي في ١ ايار / مايو ١٩٨٠) ان قضية الجزر ليست قضية ايرانية او عربية بل انها تمثل بالنسبة
لإيران توحيد شامل للعالم الاسلامي وان كل جزء من الارض الاسلامية ملك لكل المسلمين وأن
ارض الاسلام ملك لله .

وثانيتها أن الرسالة الايرانية تذكر ، على نحوه دلالته أن إيران تنظر دائمًا إلى مسألة
الجزر لا على أنها قضية بين إيران والعرب بل على أنها قضية بين إيران والاستعمار البريطاني .
وهذا القول أكثر دعابة للحقيقة كذلك ، إذ أنه في الوقت الذي ينادى فيه المزاعم الثورية الاسلامية
الصادرة عن طهران ، فإنه يماثل تماماً ، نصاً وروحاً ، الحجة التي ساقها السيد أمير خسرو
افشار ، ممثل إيران وقت حكم الشاه في البيان الذي أدى به أمام مجلس الأمن في الجلسة
١٦١ المعقدة في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ (أنظر الفقرتين ٢١٢ و ٢١١) .

ومن الجلي أن الموقف الذي يتبعه النظام الايراني الحالي ورفضه التخلص من الجزر
المحتلة ليس إلا استمراراً للأحلام التي كانت تراود الشاه باقامة امبراطورية ، والتي يغذيها التحصّب
العنصري القائل بتفوق الفرس باعتبارهم آريين .

وأشكر بأن أطلب تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، تحت
البند ١٠٦ من جدول الأعمال المؤقت ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) صلاح عمر العلي
الممثل الدائم
